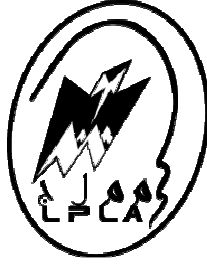


جامعة مولود معمري-تيزي وزو

مخبر الممارسات اللغوية



مجلة

# الممارسات اللغوية

العدد الخامس (05)

2011

# آراء مازن الوعر اللغوية، وقضايا جملة الشرط بين النحاة والأصوليين ونظرية النحو العالمي لتشومسكي.

أ. قبائلي عبد الغاني.

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

**مقدمة:** تعتبر جملة الشرط من مباحث الجملة والتي تثير بقضاياها بحوثاً كثيرة في اللغة العربية، ولما كانت بهذا الوصف فقد رافقها العلماء قديماً وحديثاً بدراسات وتحليلات بدأت تظهر تحت أبواب مفصلة منذ أعمال الخليل بن أحمد واكتملت عند النحاة المتأخرين، وبينهما دراسات متفاوتة العمق ومختلفة الطرح وقد حاول بعضهم جعلها من التراكيب الأساسية وعدوها نوعاً قائماً بذاته فتعددت إشكالاتها واختلف العلماء في النظرة العلمية والتحليلية إليها، ومازال الأمر كذلك حتى العصر الحديث، ليأتي فيلق من الباحثين الذين حاولوا تنويع أدوات البحث قصد الكشف عن الحلول المثلى، ومن المبرزين في هذا الفرع من بحوث علم العربية مازن الوعر الذي حاول قراءتها وتعميق أطروحاتها والكشف عن ميادين جديدة في تركيبية الشرط، وتم له ذلك بموازاة وجهات النظر التقليدية "التراثية" والمعاصرة من خلال اللسانيات الغربية، فاختار لها البرنامج التوليدي التحويلي ليقيس النتائج التي وصل إليها علماء العرب القدامى بوسائلهم، ثم مقارنتها بالنتائج التي وصل إليها علماء الغرب بوسائلهم وتقنياتهم، وبين هذا وذاك ما هي وجهة نظر مازن الوعر التحليلية لتركيبية الشرط في اللغة العربية؟

(أ) - **الجملة الشرطية في أطروحة الوعر:** لقد أصبح من المعتاد تعريف الشرط على أنه تعليق شيء بشيء بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني،<sup>(1)</sup> وهو أسلوب لغوي له مكوّناته وأركانه الخاصة، وهي: الأداة وفعالان؛ الثاني منهما يترتب حصوله على حصول الأول أو جواب وجزاء له، وكان اهتمام مازن الوعر

بهذا النمط الجملي تكملة للتراكيب التي حاول جمعها في نظريته اللسانية الحديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ولما لها من تعالق الكلام بعضه على بعض، الناتجة عن أعمال بعض الأدوات في اللغة العربية، ومن جهة أخرى للاستجابة الاستثنائية التي سنلاحظها عند تحليل تطبيقات الوعر لنظرية النحو العالمي، فبعد الاستفهام والنفي يأتي دور تحليل نموذج الشرط، فما هو الإطار النظري الذي انطلق منه مازن الوعر لفهم البنية الداخلية (النحوية والدلالية) لتركيبة الشرط والجزاء؟

أ/أ- **الإطار النظري لبنية جملة الشرط:** هذه المرة يقسم مازن الوعر الإطار النظري إلى مجموعة من العناصر المتفرعة عن بحث عنوانه: الربط والتعليق في الجملة الشرطية<sup>(2)</sup> بهدف وضع التركيب الشرطي على -اختلافاته- في إطار النحو العالمي الذي اقترحه اللساني الأمريكي "نعوم تشومسكي" وذلك «وفق أسس منهجية الجمل التوليدية وبنيتها العميقة والجمل التحويلية وبنيتها السطحية»<sup>(3)</sup>، فقد نظر الوعر إلى هذه التراكيب من ثلاث زوايا متعاضدة، وفقاً لمنهج سيبيويه، الرابط بينهما ربطاً دلاليًا دقيقاً، وهذه الأبواب، هي:

أ- الربط بأدوات الجزاء، ويمثل كلٌّ من سيبيويه ومازن الوعر بجملة: **"إن تصنع أصنع".**

ب- الربط بالصلة، نحو: **"أصنع ما تصنع".**

ج- الربط بالأمر، أو النهي، أو الاستفهام، أو التعجب، أو التمني، أو العرض... الخ، نحو: (أنتني آتك) **"الأمر"**. (لا تفعل هذا تتدم)، **"النهي"**. (أين تذهب أذهب)، **"استفهام"**. (ليت زيداً حاضرٌ يحدثنا)، **"تمن"**، (ألا تنزل تُصب خيراً) **"عرض"**.

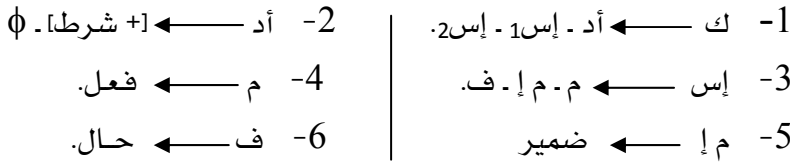
أمّا نظرة الوعر إلى الربط والتعليق في الجملة الشرطية، فإنّها تأخذ التدرج التالي:

1- البنية السطحية: تأخذ الجملة الشرطية -عموماً- بنية سطحية تكون من جنس الجمل (أ - ب) كالتالي:

أ- كَيْفَمَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ.

ب- كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ.

ب- القواعد التفريعية: ومثلما أشرنا في بداية هذا المقال، فإنّ المقصود بالقواعد التفريعية،<sup>(4)</sup> هي: القواعد التي تسمح بالانتقال من المستويات العليا إلى مستويات دنيا، على الشكل التالي: الشكل رقم (1).



ج- القواعد المعجمية: التي تمنح الكلمات المفردة معاني معجمية تكون كالشكل التالي:

7- فعل ← تصنع، أصنع/ تأكل، آكل/ تلبس، ألبس/ تخرج، أخرج/ ...الخ.

8- ضمير ← أنت، أنا، أنتِ، أنتم...الخ.

9- حال ← كيفما، كيف...الخ.

د- القواعد التحويلية: التي تسمح بتحويل التراكيب الأساسية إلى تركيب شرطي معقد (مشتق):

10- قاعدة تحويلية للشرط: **مثال** " تصنع أنت كيفما أصنع أنا".

الشكل رقم (2)

تصنعُ	أنت	كيفما	أصنع	أنا
1	2	3	4	5
3	1	2	4	5

11- قاعدة تحويلية للحذف: المثال السالف "تصنعُ أنت كيفما أصنعُ

أنا"

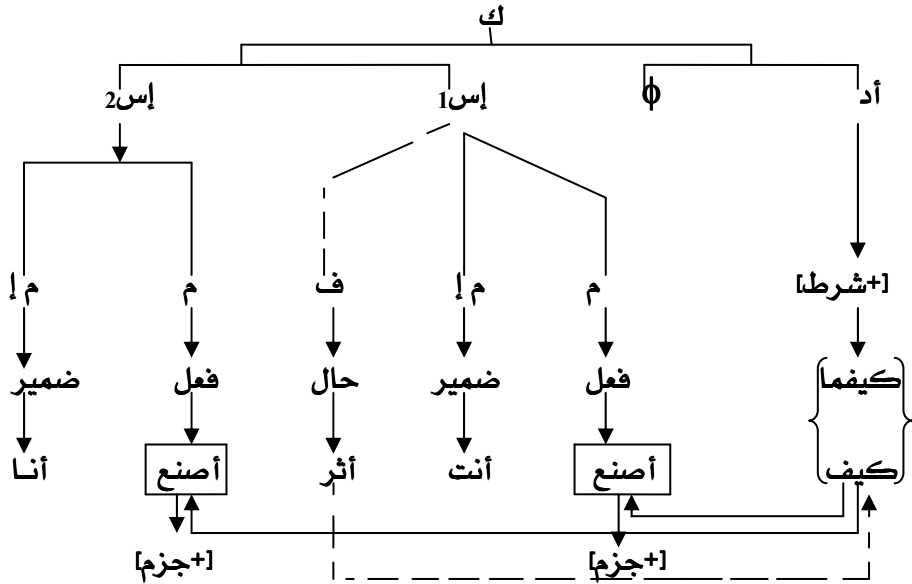
	أنا	أصنع	كيفما	أنت	تصنّع
	5	4	3	2	1
	φ	4	φ	2	1

هـ- القواعد الصوتية والصرفية: والتي -بدورها- تمنح الكلمات الصيغ والحركات المناسبة.<sup>(6)</sup>

12- تصنّع ← تصنّع.

13- أصنّع ← أصنّع.

و- البنية العميقة (الأصل): وهي الخطوة الأخيرة في تحديد مازن الوعر للإطار النظري لتركيبية الشرط ويسمىها -الوعر- اقتداءً بشيوخ العربية: (الخليل بن أحمد وسيبويه) الحمل على الأصل أو الردّ إلى الأصل وهذا الإجراء النظري مكنّ من جمع كلّ المقولات النحوية والدلالية ووضعياتها اللّازمة (الرتبة والمكان) المنطوية تحت مقولات التركيب الشرطي في الرسم التشجيري التالي:<sup>(7)</sup> الشكل رقم (3).



**تحليل:** يرى مازن الوعر أنه من المستطاع (والمقبول نحواً ودلالةً) نقل  
الفضلة [ كيفما ] في التركيب الشرطي من العجرة (إس<sub>1</sub>) إلى عجرة الأداة من  
خلال المحددات التحويلية القواعدية التي أثبتتها تشومسكي في نموذجه الأوّل  
والثاني (1957 - 1965م)، أو من خلال تعلقها بالفعل [أصنع] طبقاً لأطروحة  
سيبويه ولكن الأهمّ - في ذلك كلّه - أنّه لولا هذا التعالق لأصبح التركيب  
الشرطي في جملتين يمكن الفصل بينهما، ومن جهة أخرى، هو: الاتفاق  
الحاصل بين الأطروحتين فيما يتعلّق بالـ (ف): ففي كليهما توجب تركها لأثر  
في مكانها الأصلي ليبدل على تحركها، وهذا ما أوضحه السهم (المقتطع) الذي  
انطلق من فضلة العجرة (إس<sub>1</sub>) إلى عجرة الأداة، وبالتالي فإنّه يمكن تلخيص  
- هذا - المخطّط في معادلة رياضية مفادها: ك = [إس<sub>1</sub>+إس<sub>2</sub>]؛ حيث إنّ  
الـ م [ في (إس<sub>1</sub>) يتطابق لفظاً ودلالةً مع الـ م [ في عجرة (إس<sub>2</sub>).

وإذا حاولنا تفسير مفهومي [التطابق/التعالق] كمقولتين إحداهما منطقية  
(التطابق بالمفهوم الرياضي المحض)، والأخرى نحوية دلالية (التعالق مفهوم نحوي  
عربي أصيل)، فإنّها ستكون أوضح عند الخليل وسيبويه قبل أن تتحوّل إلى باب  
نحويّ قائم بذاته عند نحاة العرب المتأخرين؛ فالأداة (كيفما / كيف) تقتضي  
فعلين متّفقي اللفظ والمعنى، وغير مجزومين، وهذا ابن هشام لا يجوزّ أعمال  
الشرط في جمل من جنس (كيف تجلس أذهب)<sup>(6)</sup> لما فيها من إفساد دلالي يمنع  
تعالق الفعل [أذهب] كجواب لفعل الشرط [تجلس]، أمّا المثال الذي قدّمه الوعر  
في التحليل اللساني - السالف - [كيفما تصنع أصنع]، فإنّه حقّق الشرط بما فيه  
من تعالق وتطابق بين فعل الشرط وفعل الجواب، كما أن الأداة قد أخذت إلى  
جانب الدور النحوي البنائي دوراً دلاليّاً يتمثّل في [+ نصب]، من خلال عمل الفعل  
عليها فمنحت بذلك مقولة الحال، ويمكن في - هذا الصدد - النظر إلى الأداة  
من خلال ثنائية (الموضع/ التقدير)؛ فالموضع هو مجمع الأحكام النحوية وهو  
عند سيبويه «...أن موضعها النصب دائماً<sup>(8)</sup>»، وتقديرها؛ أيّ تمثّلها في البنية

العميقة (المعنى) «..أن تقديرها عند سيبويه: في أيّ حال، أو على أيّ حال، وعند السيرافي والأخفش تقديرها، في نحو: (كيف زيد؟ أصحح زيد؟) ونحوه، وفي نحو: (كيف جاء زيد؟ أراكباً جاء زيد؟)، ونحوه..<sup>(9)</sup>»، أو مثلما قال مازن الوعر: «..لذلك فإنّ موقع (كيفما) الإعرابي -حسب رأيّ سيبويه- هو أنها اسم شرط جازم في محلّ نصب حال...»<sup>(9)</sup>، وهكذا نجد الجملة الشرطية وتركيباتها تنبني أساساً على نظرية التعليق بين مقولتي (الجزاء) وجوابها، وبناءً على - هذا- التمهيد النظري يمكن تصعيد الطرح ليجعل التعليق (الربط العلائقي أو الربط العامل) رأساً في تركيبية الشرط، ويأخذ التحليل التدرّج التالي:

### 1- مفهوم التعلّق في تطبيقات مازن الوعر بين سيبويه وتشومسكي:

يأخذ مفهوم التعليق -كمفهوم- تأسيسي في تركيبية الشرط وضعيات عدّة وأنواع تجمعها النظرية النحوية العربية القديمة في أبواب مختلفة -وأحياناً- متداخلة، ولكن قياساً على تطبيقات مازن الوعر فإننا نجعلها -هنا- على ضربين مختلفين من الأصناف: صنف على الأصول، وصنف العدول -الخروج- عن الأصول؛

**1-1 - القياس على الأصل الشائع المطرد:** نقصد بهذا العنصر ما إطرّد واستمرّ في كلامهم واستعمالاتهم لأنماط الشرط، وهنا تأخذ مقولة الرابطة حيناً واسعاً من الدراسة والتعبير بين جملة الشرط (الجزاء) وجوابها، الجواب الذي يكتسي أهميّة خطيرة -بالغة- في جعل هذا النمط من الشرط أصلاً بينى عليه باقي الأنماط القابلة للاطراد قياساً؛ فإذا حللنا جملة الشرط فإنها تنتهي إلى جملتين مستمرّتين (متواليتين خطياً)، فالجملة الأولى (الجزاء) تتركّب من أداة أدّا شرط وميزتها أنها تكون عاملةً كما يمكن أن تكون معمولةً، وفي هذا الازدواج والتعدّد الوظيفي خاصيةٌ نحوية توضح حركية العمل المتداخل للأداة، يقول مازن الوعر: «وهذا دليل قويٌّ على علائقية العناصر اللغوية وتداخلها في الفرضية الجزائية العربية..<sup>(11)</sup>»، وبعد الأداة يأتي فعل الشرط (في جملة الجزاء) الذي لا تقبل

أداة الشرط غيره بعدها إلا بشروط، وهو بدوره يقرّ بمجموعة من الشروط المختصّة بنظرية الزمن، كما أنه ينبغي أن يكون معمولاً بها جزماً عكس الأسماء والمصادر التي لا تقبل الجزم، وفي الطرف المقابل لجملة الجزاء في تركيبية الشرط تكون جملة جواب الشرط مبنية أساساً على جزم فعلها المتصدّر لها، فيصبحُ فعلاً ثانياً مجزوماً بالأداة في تركيبية الشرط العامة؛ والموافق للفظ ومعنى فعل جملة الجزاء وتأتي الرابطة لتعالق الجملتين بشكل لا يُغني ذكر جملة الجزاء دون تعالقها بجملة الشرط وهنا سنلاحظ أن مازن الوعر في تطبيقاته -التالية- سيناقد مقولة الرابطة أكثر من مناقشته للأداة التي تعتبر محور الكلام الشرطي، التي تحوّل الجملة من مركّبات أساسية إلى تراكيب تحويلية مشتقّة، كما أنه سيُظهر أنماط هذه الروابط بالدقّة التي حللنا بها تشجيرات اللسانية، ولا نكون قد استبقنا بعض الأمور إذا بيّنا منذ -الآن- أن إظهار أنماط هذه الروابط كان بالاعتماد على تفسير تركيبية الشرط من خلال بنيتها العميقة وليس من حيث البنية السطحية وحسب ولما كان ذلك كذلك؛ فإنه يجب النظر إلى كلّ نمط على حدة بتحصيل الاعتبارات التالية:

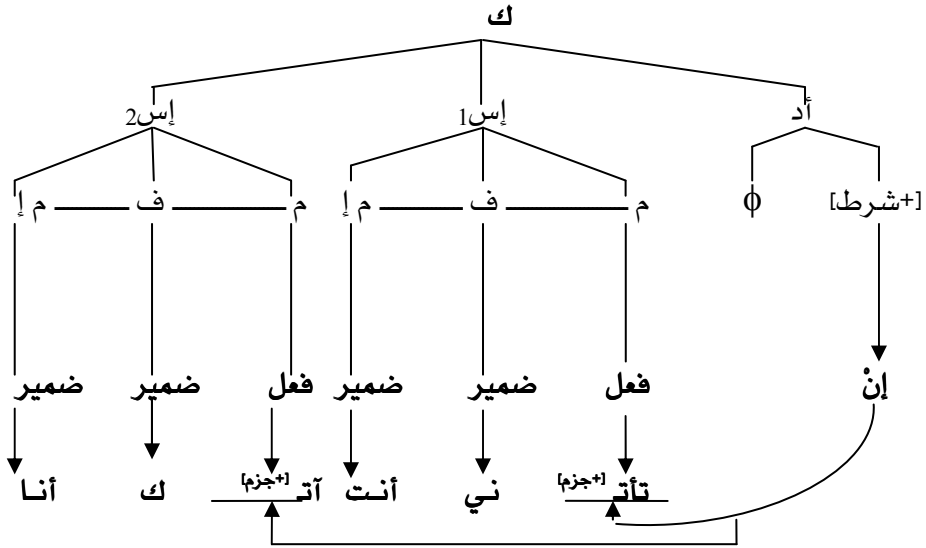
**1- 1- 1 - باعتبار علاقة الأداة وفعل الجزاء كرابط معاً: وهذا**  
 الاعتبار -في الحقيقة- تأصيل لأطروحة الخليل بن أحمد عند تحليله لجملة (إنْ تَأْتِيْ أَتَكَ)؛ فقد اعتبر الخليل من خلال ما رواه - سيبويه ومازن الوعر- عنه الأداة قاصرة وحدها، وعاجزة عن ربط طرفي التركيبية الشرطية؛ أيّ جملة الجزاء (إنْ تَأْتِيْ) بجملة جوابها "أتك"، وبالتالي: فإنّ الأداة والفعل يقومان بدورين مختلفين، أمّا الأداة فإنّها تقوم بجزم الفعل وتعمل فيه ليكون (الجزم) قرينةً على دلالتها النحوية والدلالية (الشرط)، كما أنّها تقوم باتحادهما مع معمولها "فعل الجزاء" بربط الجزاء مع الجواب، فهذا الدور المزدوج يقوم به الفعل -أيضاً- حيث إنّه يكون معمولاً بأداة الشرط [إنْ] ويكون عاملاً علائقياً، وهو الدور الثاني الذي يقوم به باتحاده مع الأداة فيربطان الجزاء بالجواب، وإذا



ترجمنا هذه الظاهرة اللغوية بمصطلحات لسانية توليدية وتحويلية؛ فإنّ الدور الأوّل الذي يقوم به كلّ من الأداة والفعل هو دورٌ نحويٌّ بنائيٌّ يظهر أكثر ما يظهر على مستوى البنية السطحية، أمّا الدور الثاني فهو دور تجريدي معنويٌّ دلاليٌّ يظهر على مستوى البنية العميقة عند التحليل اللساني أو النحوي، وهنا سننّبّه إلى ملاحظة ستغيّر تعريفنا للدلالة عندما نتعامل مع مفهوم المعنى عند الخليل وسيبويه؛ فمن خلال التحليلات - التالية - سنلاحظ أن أهمّ فكرة في أطروحة سيبويه اعتباره المعنى مكوّنًا واحدًا من مكوّنات العملية النحوية وهذا ما التمسناه في مقارنة بين آراء سيبويه النحوية وتطبيقات مازن الوعر المعتمدة أساساً على مهندس النظرية النحوية العربية الأصيلة سيبويه، ولإثبات هذا الزعم علينا تمعّن النظر في المحدّدات النحوية التي ترجمها مازن الوعر في التحليلات اللسانية، من بينها التالي: الشكل رقم (4).

ا / إن تَأْتِي آتِكْ: (بنية سطحية).

ب / إن تَأْتِي أَنْتَ آتِكْ أَنَا: (بنية عميقة).



فلاحظ أن هذا التحليل قد أظهر جميع العناصر الثابتة والمقدّرة كما هو الحال في الجملة (ب)، وأظهر إلى جانب ذلك- ربط جملة الجزاء مع جملة الجواب بسهمين؛ أحدهما منطلق من أداة الشرط (إن) إلى الفعل المنجزم في جملة الجواب التي وقعت في عجرة (إس1)، والآخر: هو السهم المنطلق من جمع الأداة مع فعلها نحو الفعل المنجزم بالأداة (إن) في جملة الجواب التي وقع تحليلها في عجرة (إس2)، وفي الحقيقة هناك أداتان تقومان بهذا الدور، هما: [إن وإذما]. أمّا (إن) في مثل الجملة (ا)، أو مثل قوله تعالى: (وَإِنْ تَعُوذُوا نَعُدْ) [الأنفال، آية:19] وإذما نحو قولهم: (إذما تقمّ أقم)، وهما كما صرّح ابن هشام الأنصاري هو: «..ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط..»<sup>(11)</sup>؛ أيّ ربط جملة الجزاء بجوابها، ومن هذه الخطاظة يمكن التفريق بين نوعين اثنين من الجوازم؛ يكون أساس هذا التفريق نابعاً من نظرية العامل التي أرادها الخليل وسيبويه في تحليل الجزاء وجوابه، وهما: ما يتعلّق بالأداة التي تجزم الجواب جزماً معمولاً أو ما يطلق عليه تشومسكي مصطلح (governed) في نظريته التي أشرنا إليها سالفاً (نظرية العمل / government theory)، وما يتعلّق بجملة الجزاء [إن تأنّي]؛ حيث إنّها تجزم الجواب جزماً معلقاً أو (bound) في اصطلاح التوليديين والتحويليين لأطروحة تشومسكي (نظرية الربط / binding theory)، وفي هذا الصدد يقول مازن الوعر: «.. هذا الربط العاملي- العلائقي يدعوه الخليل وسيبويه "التعليق" ذلك المفهوم الذي استخدمه تشومسكي في نظريته المسماة العمل والربط الإحالي..»<sup>(12)</sup>.

**1- 1- 2- باعتبار "الفاء" حرف ربط في تركيبية الشرط: في الواقع**  
تأتي "الفاء" المفردة في الكتابات النحوية العربية في معانٍ عدّة واستعمالات مختلفة، أمّا كونها رابطةً للجواب بالجزاء فقد حصرها النحاة -ابن هشام نموذجاً- في ستّة استعمالات، وهذا تلخيصها:

أ- أن يكون الجواب جملة اسمية؛<sup>(13)</sup> أي أن تدخل على جملة جواب الشرط ملتصقةً بمتصدرها (الاسم) نحو قوله تعالى: (إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبْدُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)، [المائدة: 118]. وفي هذه الآية الكريمة نلاحظ أن "الفاء" دخلت على جملة اسمية منسوخة لا محل لها من الأعراب لأنها جملة جواب الشرط فربطها ربطاً علائقياً بجملة الجزاء التي لا يجوز بأي وجه نحوي كان أن تتقدم على جملة الشرط.<sup>(14)</sup>

ب- أن يكون الجواب جملة فعلية؛ وقد اشترط النحويون في إعمالها تسويقاً على الجملة الاسمية أن يكون الفعل الذي تدخل عليه جامداً دون سواء من الأفعال، كما جاء في الذكر الحكيم: ( إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي )، [الكهف، آية: 40].

وكذلك قوله تعالى: (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) [البقرة، الآية: 271].

ج- أن يكون فعلها إنشائياً،<sup>(15)</sup> نحو قوله تعالى: (إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ)، [آل عمران، الآية: 31].

د- أن يكون فعلها ماضياً لفظاً ومعنى؛ ونجد هذا العنصر ينقسم على نفسه إلى قسمين: أحدهما حقيقي مثلما هو الأمر في الآية التالية: (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلِهِ)، [يوسف، الآية: 88]، والثاني مجازي نحو قوله تعالى: (وَمَنْ جَاءَ بِالسِّيئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ)، [النمل، الآية: 40]، فنفهم في هذه الآية أن الفعل (كَبَّ) نزل لتحقيق وقوعه منزلة ما وقع.

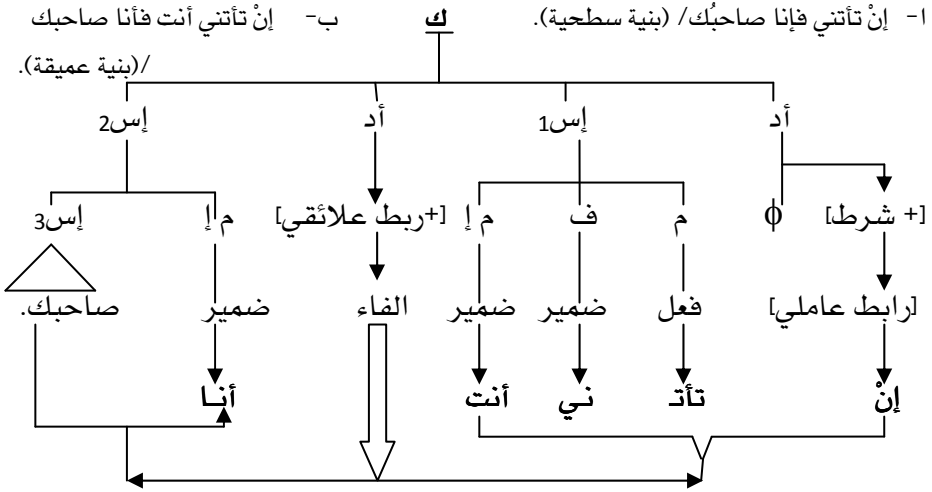
هـ- أن تكون مقترنة بحرف الاستقبال<sup>(16)</sup> نحو قوله تعالى: (وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ)، [آل عمران: الآية 115].

ز- أن تكون مقترنة بحرف له الصدارة، كما هو الحال في قول

الشاعر:

فَإِنْ أَهْلَكَ فَنَزِي لَهَبٍ لَطَاهُ      عَلَيَّ تَكَادُ تَلْتَهَبُ الْإِهَابَا.<sup>(15)</sup>

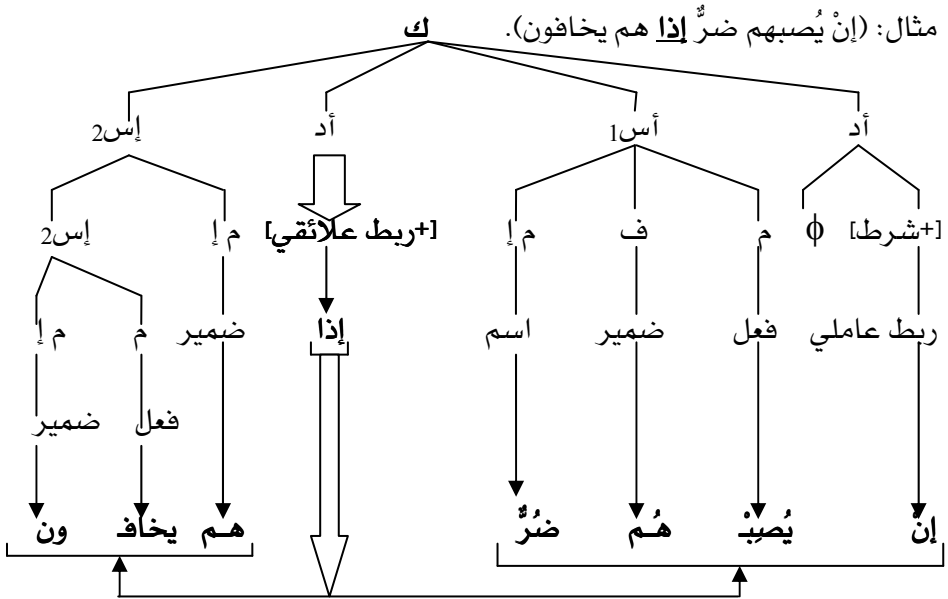
ومن بين هذه الاستعمالات والسياقات التي ترد فيها "الفاء" يرى مازن الوعر أنها لا تقوم بدور التعليق ويربط جواب الشرط بجملة الشرط إلا عندما يكون الجواب جملة اسمية، كما هو الحال في تحليل الجملة التالي: الشكل رقم (5).



فهذه الخطاطة التحليلية أظهرت الدور الذي قامت به الأداة لترتبط بين علاقيتين مختلفتين؛ أولهما: كانت في جملة الجزاء في عجرتي [أد + إس 1]، بين الأداة (إن) والضمير المحذوف وجوباً (أنت)، والعلاقة الثانية في (إس 2) بين الضمير (أنا) وجملة الجواب (صاحبك)، ففي الحقيقة لا تربط "الفاء" بين وحدتين وإنما بين علاقيتين مختلفتين داخليتين، وهذا يعني أن "الفاء" حسب مذهب مازن الوعر يكون وجودها دليلاً على أن الجواب (أنا صاحبك)، هو جواب الجزاء خلافاً لما اعتقده سيبويه،<sup>(17)</sup> الذي زعم -حسب الوعر- أنها مبنية على الابتداء.

1- 1- 3- باعتبار تعليق الجواب ب(إذا): وهنا يحاول مازن الوعر تفسير الخصائص النحوية والدلالية للرابطة (إذا) التي تجمع هي الأخرى بين جملة الجزاء والجواب، فالرابطة: [إذا] عند تطبيق نظام التحليل التشجري

تفصح عن رتبها النحوية واستعمالاتها الدلالية بالشكل التالي: الشكل رقم(6).



فكما هو ظاهر في هذا التحليل فإنّ الرابطة (إذا) أخذت الوظيفة النحوية والدلالية للرابط السالف "الفاء" وهي قسيمتها وشريكها في القيام بالربط وأصلها -هنا- أنها فجائية، مثلما هو الأمر في المثل الأعلى: (إِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)، [الروم، الآية: 36]؛ ففوق (إذا) في هذه الرتبة تجعلنا نسجّل مجموعة من الملاحظات المتخضعة عن هذا التحليل، وهي: دخولها على الجملة (هم يخافون)، وفي قوله تعالى: (هُم يَقْنَطُونَ)، وكلاهما جملة اسمية، فهي لا تختصّ بغير الجملة الاسمية، كما أنّها تتوسط الكلام [جملة الجزاء، ثمّ (إذا) الرابطة، ثمّ جملة الجواب]، فهي لا تقع في صدارة الكلام (الابتداء)، فلا يستقيم الكلام لا من حيث الباب النحوي أو الوجهة الدلالية إذا قلنا: (إذا إن يُصِيبُهُمْ ضَرٌّ هُمْ يَخَافُونَ) والملاحظة الأخيرة التي يمكن إثباتها عند -هذا- التحليل، هي أن معناها هو الحال؛ أيّ (إنّ حالهم عندما

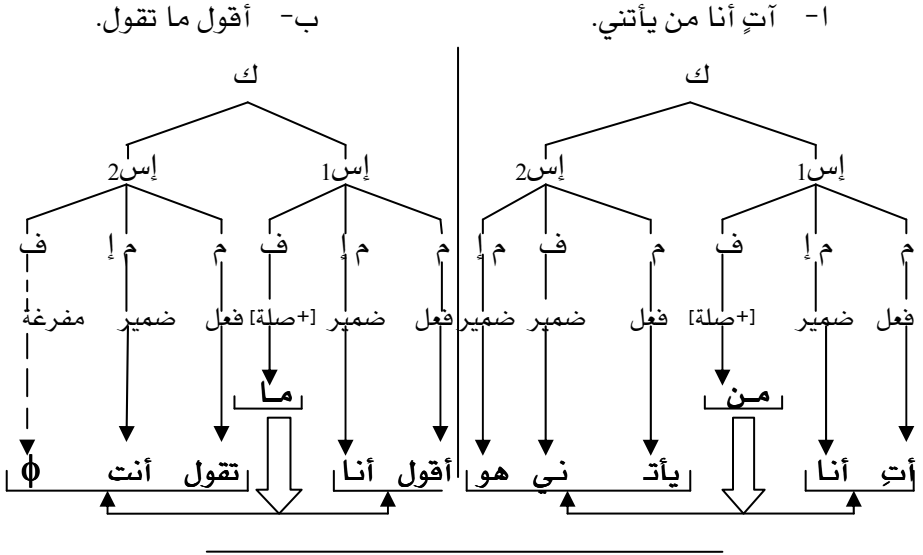
أصابهم ضرٌّ هم يخافون)، كما أنها قد تخرج هذه الرابطة إلى معانٍ أخرى لا تعيننا في هذا التحليل.

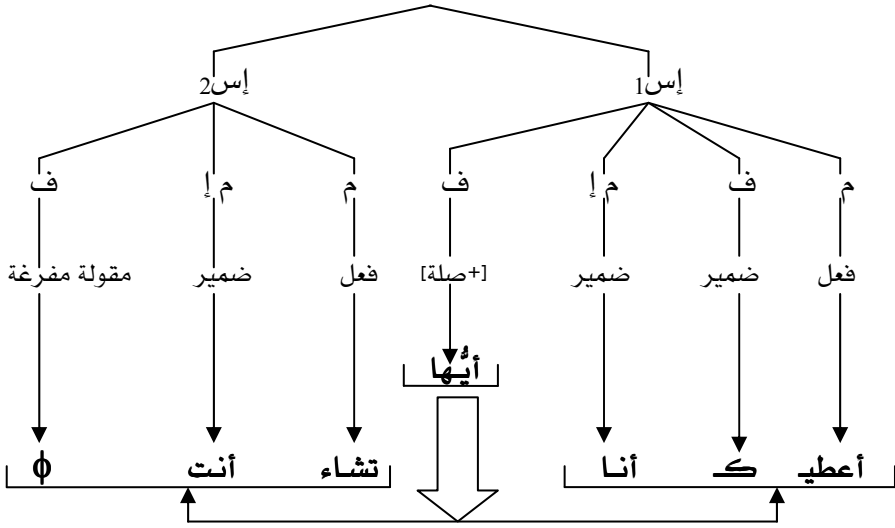
وما يهمننا في هذا الصدد أن "الفاء" لا يجوز أن تقترن بـ(إذا)، وهذا ما نفهمه من قول ابن هشام التالي: «..وقد يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقترانه بأحد الأمرين: إمّا بالفاء أو إذا الفجائية..»<sup>(19)</sup>. فقوله (إمّا أو إذا) يعني أنهما لا تجتمعان لربط جواب الشرط الاسمي بالجزاء، وهذا يوافق مذهب مازن الوعر وتبرير -هذا الأخير- في ذلك، قوله: «..ومن -هنا- لا يجوز أن تُدخَلَ (الفاء) هذه على (إذا) ونقول (فإذا هم يخافون) خشية أن يصبح عندنا رابطان للجزاء وجوابه، وبذلك سيكون الكلام قبيحاً نحوياً»<sup>(20)</sup>، وهذا هو معيار نحوية أو عدم نحوية الجملة عند كلٍّ من سيبويه ومازن الوعر، وهذا يعني أن الشرط عليه أن يتكوّن من "ربط عاملي وجملة جزاء، ويربط علائقي واحد وجملة جواب"، فقط وبالتالي: يصبح معيار فساد نحوية الجملة إذا قلنا فيما كان تحليله؛ "ربط عاملي وجملة الجزاء وربط علائقي وربط علائقي ثانٍ وجملة الجواب".

**1- 1- 4 - باعتبار تعليق الجواب بالصلة: نلاحظ إلى حدّ الآن - أن**  
هذه الروابط تقوم بعمل مزدوج فأحياناً تأخذ دور الرابط العاملي، وأحياناً أخرى دور الرابط العلائقي؛ وعلى هذا النحو فإنّ الصلة (مَنْ) تأخذ دور الرابط العاملي عند تصدرها للكلام، كأن نقول: (مَنْ يُكْرِمُنِي أُكْرِمُهُ)، فقد جزمت فعلين ثانيهما غير مقترن بفاء الجواب، وتأخذ دور الرابط العلائقي عند قولنا: (أَنْتِ مَنِ يَأْتِي)، هذه الجملة التي تجعل بنيتها العميقة (مَنْ) تربط بين جملة الجزاء (أَنْتِ أنا) بجملة الجواب (يَأْتِي هو)، ولكن ما يجدر التنبيه إليه أن الرابطة هنا يجب أن يتعلّق بالعجرة (إس1)، وليس مثلما هو الحال في الاعتبارات السابقة التي كانت فيها الرابطة مستقلة عن العجرات الإسنادية لتتوسّط بين الجزاء والجواب

في تركيبه الشرط، ولتوضيح هذه المسألة نتأمل التحليل التالي، على أمثلة مازن الوعر:

- (أ) - آتٍ **من** يأتي [ بنيتها العميقة ]: آتٍ أنا **من** يأتي هو.  
 (ب) - أقول **ما** تقول [ بنيتها العميقة ]: أقول أنا **ما** تقول أنت.  
 (ج) - أعطيك **أَيُّهَا** تشاء [ بنيتها العميقة ]: أعطيك أنا **أَيُّهَا** تشاء أنت.  
 التحليل: الشكل رقم: (7- 8 - 9)





هكذا فإننا نلاحظ أن الرابط العلائقي في الخطاطات الثلاث (أ، ب، ج) إنما كانت أسماءً موصولة بدءاً بالخطاطة الأولى (أ) التي كانت فيها الرابطة هي: (مَنْ) التي أضحت رابطةً بين جملة الجزاء [آت] والجواب ليأتي، بينما جاءت الفصلة (ما) لتربط بدورها بين جملة الجزاء (أقول) وجوابها (تقول)، وفي الخطاطة الثالثة (ج) كانت فيها الرابطة العلائقية (أي) التي علقت جملة الجواب بجملة الجزاء، وهنا نلاحظ أنه يمكن تعليق بعض الكلام الشرطي ببعض بوساطة من أدوات الصلة، بعضها—مثلاً مرّ—هي: (من، ما، أي)، وفي حقيقة الأمر؛ هناك أسماءً أخرى تأتي بمنزلة هذه الصلات، كما هو الحال مع (مهما) التي أصلها (ما ما)، و(حيثما، أين، متى، أتي)، إلا أنها تختلف عن الصلات الأصول كون الفعل الذي تدخل عليه لا يكون صلة لها مثلما توضّحه الخطاطات السابقة؛ ففي الخطاطة (ا) جاء الفعل [يأتي] صلة للموصول (من) وفي الخطاطة (ب) جاء الفعل [تقول] صلة للموصول (ما) وأخيراً في الخطاطة (ج) كان الفعل [تشاء] صلة بـ(أي)، ومن هنا نستنتج أن: كلّ هذه الأسماء (من، ما، أي) متعادلة وظيفياً يمكن أن تتناوب في الاستعمال بغرض تعليق الكلام



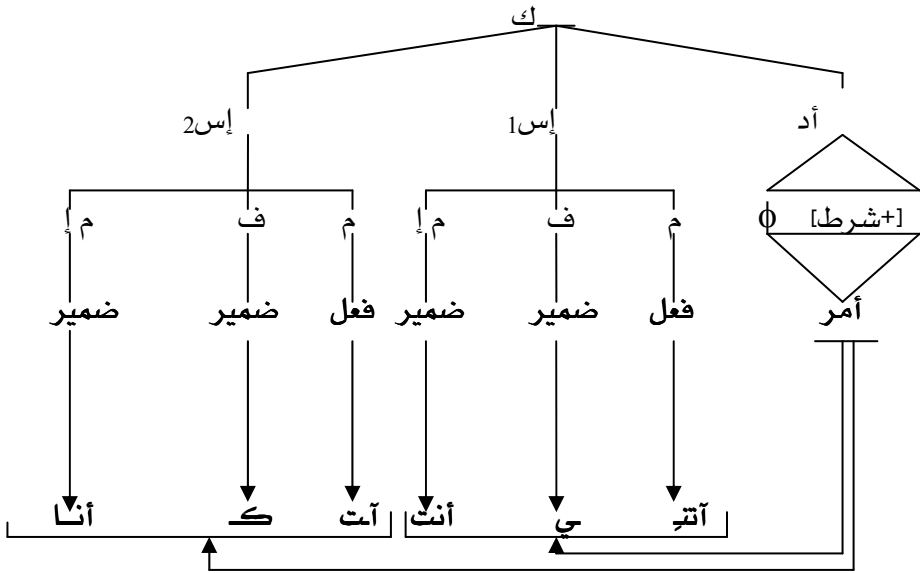
بالشكل التالي: تأتي الصلة (من ما، أي) في عجرة (إس<sub>1</sub>) لتأخذ مقولة الفضلة في جملة الجزاء، فتأخذ بالعمل في الفعل الذي يليها، هذا الأخير الذي يأخذ مقولة الـ(م) في عجرة (إس<sub>2</sub>)، ويصل اسم الموصول (ما) في العجرة (إس<sub>1</sub>) فنلاحظ -هنا- أن الفعل قام بدورين مختلفين: أمّا الدور الأوّل فكان فعلاً لجملة جواب الشرط، والدور الثاني كان معمولاً؛ حيث إنّه فعلٌ وصل نفسه باعتماد الصلة مع جملة الجزاء، هذا الدور -الأخير- سمح بتعليق جملة الجواب بجزائها، وهو شرط كافٍ لنحوية تركيبية الشرط في الخطاطات السالفة كما تجدر الإشارة -هاهنا- إلى ملاحظة فرعية وضّحها التحليل اللساني السالف، ونطرحها بالشكل التالي: نلاحظ في الجمل السابقة غياب أداة الشرط، وهذا يعني استقامة تركيبية الشرط دون عاملها، كما يعني - بالضرورة- إمكانية حذفها، ولكن المشهور عند جمهور العلماء أن ما حذف لفظاً قد لا يحذف دلاليّاً ويمكن أن يكون هذا مسوّغاً لكلّ من سيبويه وتشومسكي في عدم اعتراضهما على حذف الأداة وعلى استقامة المعنى، فإذا علمنا أن سيبويه يجعل المعنى عاملاً نحوياً فهذا يمكن أن يبرّر حذف الأداة ولتشومسكي الشيء نفسه؛ فقد اعتبر بدوره المعنى مكوّناً من مكوّنات النحو مثلما أسلفنا، وسنتوسّع في هذا الشأن فيما يلي من هذا البحث.

### 1- 1- 5- باعتبار عدم استغناء بعض الكلام عن بعض: من خصائص

اللغة العربية أن يتم ربط الكلام ببعضه ببعض دون افتقاره إلى الأدوات التي تقوم بهذا الدور بنية ووظيفةً، وهذا الحال يستغرق في بعض جوانبه تركيبية الشرط؛ حيث ترتبط جملة الجواب بجزائها دون أي وسيط علائقي، وفي هذا يقول مازن الوعر: «.. هناك نوع آخر من الروابط التي تربط الجواب بالجزاء، ذلك لأنّ الجواب -هنا- معلق بالأوّل غير مستغن عنه، كما أن الأوّل معلق بالثاني؛ لأنه لا يستطيع أن يستغني عنه بنيةً ووظيفةً..<sup>(21)</sup>»، وهذا يعني أن العلاقة بين الجملتين (الجزاء والجواب) علاقة تجريدية (غير لفظية)؛ كلٌّ منها بحاجة إلى الأخرى

ليكون الكلام مقبولاً نحوياً ودلالةً، وفي الواقع توفر الأساليب الخبرية والإنشائية في اللغة العربية عدّة أنماط للتعلق منها: الاستفهام والأمر، ومنها: النهي والعرض. وغيرها، وقد كان منطلق مازن الوعر في الإحاطة بذلك تطبيقاً، هي مسلّمة سيبويه التالية: «..وهذا بابٌ ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أن تمنّ أو عرض..»<sup>(23)</sup>. وبالتالي يمكن للرابط المعنوي أن يحلّ محلّ الرابط اللفظي، فيكون ذلك بالأمر أو النهي أو التمنيّ أو العرض مثلما أسلفنا، وعلى ذلك فإننا نعمد إلى تحليل كلّ غرض من هذه الأغراض على حدة ليأخذ التخصيص التالي: الشكل رقم (10).

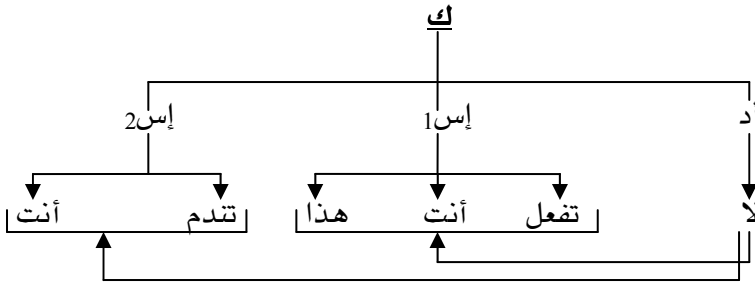
1- **التعليق بالأمر:** يكون التعليق بالأمر في جمل شرطية من نمط الجملة السالفة: (آتني آتك)، وهذا تحليلها: (ا - ا) آتني آتك لبنيتها العميقة: آتني أنت آتك أنا



إنّ هذه الخطاظة قد كشفت عن غياب الأداة والرابطة اللفظية (المعجمية)، فعوّضت برابطة معنوية (تجريدية) وفّرتها قرينة جزم الأمر للفعل (آتني)، وبالتالي ربطتها بعجزة (إس2)؛ أيّ جملة (آتك) فجزم الفعلين (فعل

الجزء)، و(فعل الجواب) بعامل معنويّ وفّرهما أسلوب الخبر الذي جعلهما متعلقين فاستغرق هذا التعالق الجملتين معاً، يقول مازن الوعر: «... والتعلق هنا ليس عن طريق الربط المعجمي (اللفظي) وحسب، وإنما عن طريق الربط التجريدي أيضاً، والذي يقع تحت عجرة ال(أد)..»<sup>(24)</sup>، فالمقصود بالتعليق التجريدي هو الربط بالأمر على مستوى البنية العميقة، وهذا التحليل لا يختلف عن تحليل العامل (لا) في النهي، كما يلي: الشكل رقم (12).

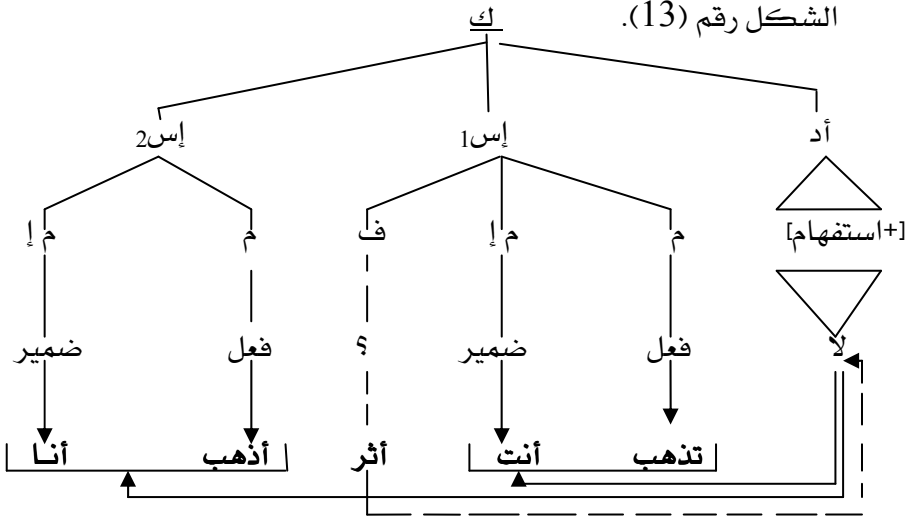
**التعليق بالنهي:** لنحلّل المثال التالي: # لا تفعل هذا تندم# [بنيتهما العميقة] لا تفعل أنت هذا تندم أنت.



فلاحظ أن الأمر دخل على فعلين مضارعين، فجزمهما واستقبلهما فألزمت بذلك النهي عن فعل في جملة جواب الشرط (تفعل هذا) مخافة وقوع الندم في جملة الجواب (تندم)، فهذا الربط بين فعل الجزاء وجوابه علق الجملتين ببعضهما ببعض، وخلافاً للأمر فإنّ الرابط العملي هنا لفظي معجمي يتمثل في الأداة (لا) الناهية، لا برابط تجريدي كما مرّ.

**ج- التعليق بالاستفهام:** يفترض في هذا العنصر أن تكون أداة الاستفهام هي الرابطة بين الجزاء وجوابه مثلاً: # أين تذهب أذهب؟# [بنيتهما العميقة] (أين تذهب أنت أذهب أنا)، وبالتالي يكون تحليلها على الشكل التالي:

الشكل رقم (13).



إنّ عامل الاستفهام هنا له عدّة وظائف نحوية ودلالية، وهذا موجز عنها:

أولاً: يعمل في جواب الشرط، فيمنحه صفة الجزم.

ثانياً: يُعلّق جملة جواب الشرط بجملة الجزاء تعليقاً معجمياً؛ أيّ بحضور

أداة الاستفهام (أين).

ثالثاً: (أين) هي اسم شرط جازم في محلّ نصب على الظرفية المكانية

عكس (متى) التي هي للظرفية الزمانية، وهي متعلّقة بفعل الجزاء؛ بمعنى أنّ

صفة النصب التي عمل فيها الفعل (تذهب) كفضلة في عجرة (إس1)، ولكن

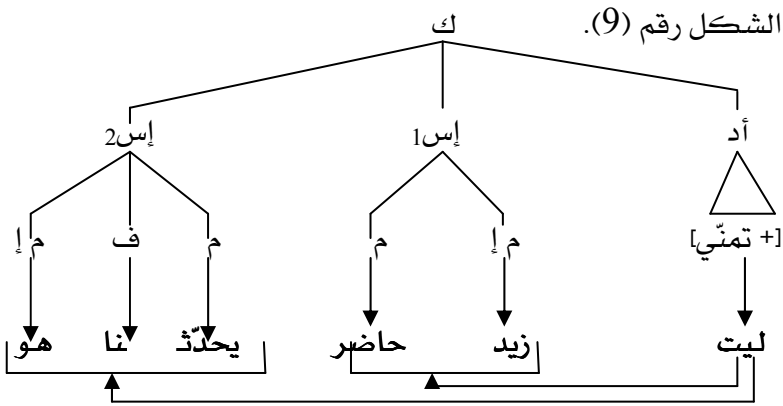
الملاحظ هنا هو انتقال الفضلة من عجرة (إس1) إلى عجرة (أد) حاملة معها هذه

الصفة النحوية (+نصب)، وكلّ هذا تمّ بواسطة قاعدة النقل التحويلية (انقل -

ألفا)، لتشومسكي.

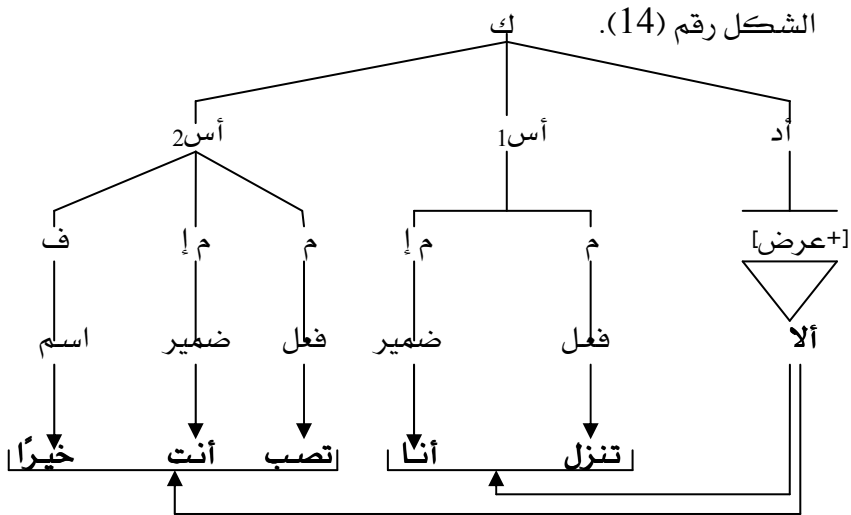
د- التعليق بالتمنيّ: كأن نقول: # ليت زيداً حاضرٌ يحدّثنا # لبنيها

العميقة [ليت زيداً حاضر هو فيحدّثنا نحن]، ويكون تحليها:



فلاحظ -هنا- أن عامل التمني سدّ مسدّ الرابط العلائقي بعمله في اسم العلم (زيداً)، في عجرة (إس 1) فمنحه صفة النصب كونه من الحروف المشبهة بالفعل، كما أنه يعمل في جملة (حاضر) فيجعلها خبراً له بمنحه صفة الرفع ويعمل كذلك في جواب الجزاء (يحدثنا) في عجرة (إس 2)، فيجزمه أو يمنحه صفة الجزم لأنه فعل، وأخيراً يعمل في الجزاء وجوابه ليربطهما من ناحية المعنى أو الدلالة. (25)

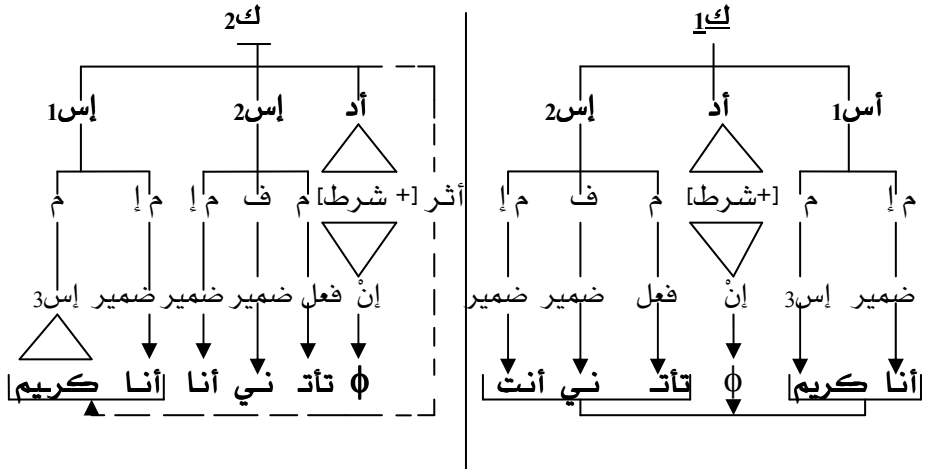
هـ- التعليق بالعرض: كأن نقول: # ألا تنزل تصبّ خيراً# لبنيها العميقة، (ألا تنزل أنت فتصب أنت خيراً)، فيكون تحليلها:



نلاحظ -هنا- أن الرابط العلائقي يعمل في جملة الشرط بمنحه العلامة النحوية (+ جزم)، ويعمل كذلك في جملة الشرط، فيعلقها ويربطها دلاليًا كما هو موضح في السهمين المنطلقين من مقولة العرض (ألا) نحو جملة الشرط (الجزء) لتتزل [وجملة الجواب لتصب خيرًا]، وفي الواقع إن هذه الأداة تؤدي دورين مختلفين فهي: تؤدي دور العرض؛ أي طلب الشيء برفق ولين، وتؤدي معنى التحضيض لما في الكلام من شدة في الطلب، وقد اتفق جمهور العلماء على أن هذه الأداة لا تدخل إلا على الأفعال، وإن دخلت على الأسماء، فإما أن يكون شاذًا، أو على تقدير حذف الفعل.<sup>(26)</sup> وهي كما نلاحظ في المثال: (ألا تنزل تصب خيرًا) قد دخلت على فعل فعملت فيه، ويعلق مازن الوعر على هذا النوع من الجزاء في نظرية سيبويه قائلاً: «والواقع أن سيبويه يعلل جزم فعل الجزاء وجوابه في هذه الأساليب العربية بأنها تتضمن معنى الشرط وبهذا فإنه يقيس ما هو دلالي على ما هو نحوي، ولكن ضمن قيود وروابط معينة..»<sup>(27)</sup>، وهنا يلمح مازن الوعر -ضمنياً- إلى موقف سيبويه من الدلالة، فإلى حد الآن رأينا تحليل تطبيقات مازن الوعر وأصالة إثبات القواعد النحوية والدلالية العربية بمنهج تشومسكي التوليدي التحويلي، المتعلق بتحليل تركيبية الشرط من خلال القياس على الأصول، بينما يبقى الضرب الثاني -مثلما أشرنا إليه- هو العدول عن هذه الأصول.

**1-2 العدول عن الأصول: والمقصود بالعدول -الخروج- هو الاستغناء الكلي أو الجزئي عن الرابطة، وفي ذلك تغييرات نوعية على مستوى البنية السطحية والعميقة معاً، وقد انتبه مازن الوعر إلى ذلك- حين افترض بنص عدم تعليق الجواب بالجزاء بواسطة الرابط، يقول الوعر: «..لنفترض أن جملة الجزاء وجوابه ليس فيها رابط معلق فإن التحويل سيأخذ مساراً آخر..»<sup>(28)</sup> وفي ذلك جمل كثيرة من نمط: أنا كريم إن تأتني.**

**مثال: # أنا كريم إن تأتني # أصلها قياساً على القاعدة: # إن تأتني أنا كريم # تابع التحليل المقارن، التالي: الشكل (15- 16)**



ففي كلتا الخطاطتين نلاحظ غياب الرابط الشرطي بين جملة الجزاء وجوابها، ذلك لأنَّ الجملة التحويلية (إنْ تَأْتيني أنا كريم) جاءت نتيجة « لضرورة شعرية<sup>(29)</sup>»، فإذا كان ذلك كذلك -وهو كذلك- فإنَّ الرابط الذي ينبغي أن يوجد قد حُذِف وحُمِل أو بني على الابتداء، في حين أعيد إلى أصله في الجملة (أنا كريم إنْ تَأْتيني)، وعلى ذلك يمكن تلخيص هذه الفرضية وجوازها في ثلاث حالات - فقط - وهي:

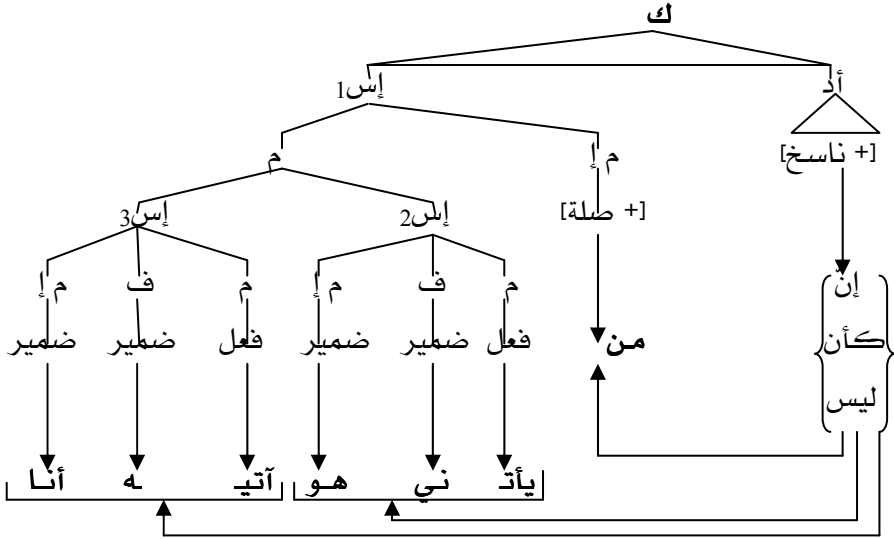
أ- حالة الابتداء.

ب- حالة أعلى مستويات التوكيد (القسم واليمين).

ج- حالة القياس على المعايير الدلالية مثلما رأينا في جمل من نوع (كيفما تصنعْ أصنعْ= أي حالة تكنْ أكنْ)، كما أن العدول عن الأصل يظهر أيضاً تقدم الاسم على فعل الشرط، فتجمع الأداة مع الاسم، هذا الأمر الذي لم يُجَوِّزه سيبويه وجماعة من النحويين، ويرى مازن الوعر أنه من غير المقبول في جَلِّ الأحوال ما عدا وروده في الشعر، حتى إنْ حدث فيه أعتبر من ضرائره، أمّا في الكلام العادي فإنه لا يحدث إلا باعتبار الحذف أو باعتبار الإضافة، وفي كلتا الحالتين فإنه يقدر في المعنى الذي يعتبر معياراً من معايير النحو كما أشرنا إليه عند سيبويه.

## 2- مبطلات الجزاء لكفّ الرابط عن التعليق: لقد رأينا - فيما سلف -

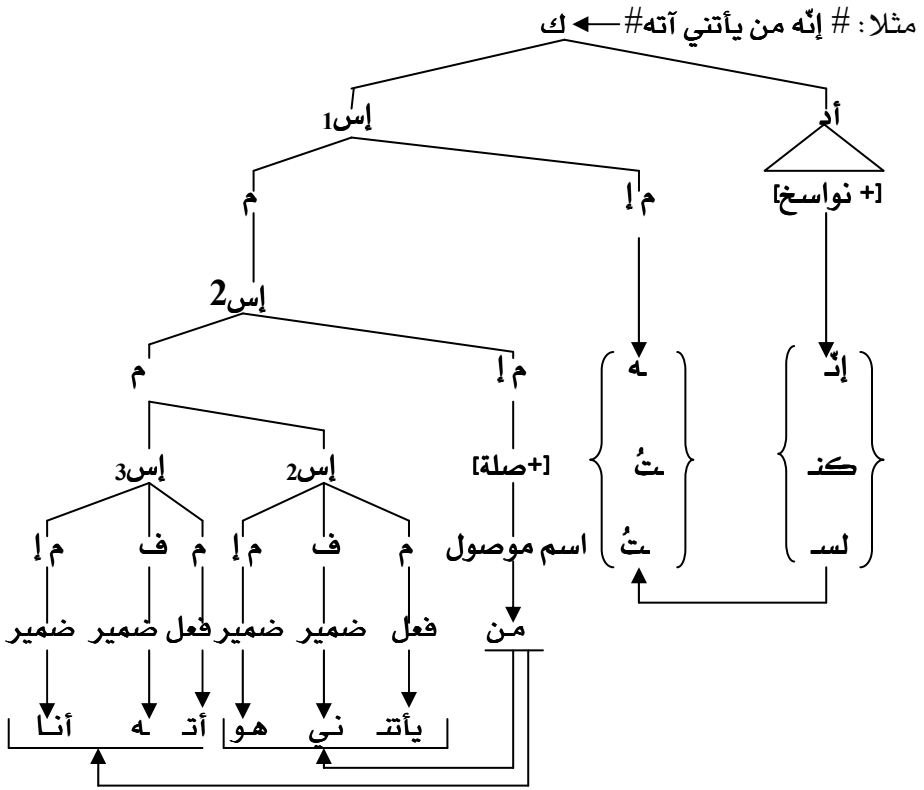
أن بعض الأسماء تأتي بمنزلة أداة الشرط (إن) فترثها نحواً ودلالةً، أمّا نحواً فإنّها تجزم ما تجزمه (إن)، أمّا دلاليّاً فذلك لأنّها تقوم بتعليق جملة الجزاء بالجواب، ومن بين هذه الأسماء: أسماء الصلة الأصول (من، ما، أي) والفروع (حيثما، متى، أين.. الخ)، لكن أحياناً تأتي أسماء الصلة -خصوصاً الأصول- عاجزة عن القيام بهذا الدور، فلا تستطيع أن تنزل منزلة (إن) وبالتالي فإنّها غير قادرة -تماماً- على جزم أفعال التركيبية الشرطية، وذلك كلّ سيؤدّي في الأخير إلى بطلانها عن العمل وربط الجزاء بجوابه، وكلّ هذا التحوّل سيؤدّي إلى احتفاظها بدورها الأصل وهو الصلة - فقط- فلو دققنا مرّة أخرى في التحليلات -السالفة- لوجدنا أن هذه الأدوات جاءت كلّها في العجرات الإسنادية، ولم تستطع أن تأتي في عجرة الأداة (أد)، ممّا أكسبها دوراً مؤقتاً يفقد كلّ وظائفه بحضور أداة أخرى خصوصاً إذا كانت هذه الأداة ذات طبيعة مستقرّة، مثلما هو الحال في النواسخ عندما تتصدّر تركيبية الشرط، وقد لاحظ مازن الوعر هذه الظاهرة في التحليل الذي قدّمه على جملة (إنّ من يأتي آته) في الشكل التالي: الشكل رقم (17).





فلاحظ أن الصلة هنا أصبحت معمولة، والعامل فيها هي هذه النواسخ التي تصدّرت الجملة وأصبحت هي من يقوم بدور الرابطة بين الجملة [يأتني] والجملة [آته]، وهما - في المعنى - طرفا التركيبة الشرطية وفي هذا الصدد يقول مازن الوعر: «..إنّ الصلة (من) غير جازمة لما بعدها لأنّ العوامل التي سبقتها، وهي: (إنّ، كأنّ، ليس) أبطلت عملها وحوّلتها إلى اسم موصول فقط..<sup>(30)</sup>»، ومن هنا نستنتج أن العوامل هي الأخرى مستتدة إلى مقولة (القوّة والرتبة)، فلمّا كانت النواسخ أقوى من الصلات وأسبقها رتبةً أبطلتها وعملت في الجملة عملها بشروطها النحوية والدلالية، ولكن هذا الإبطال مقترن بشرط آخر، وهو الدخول المباشر على الصلة، فبمجرّد إضافة الضمير أو الاسم إلى هذه الجملة فتصبح مثلاً: [إنّه من يأتني آته] أو [كنت من يأتني آته]، أو [لست من يأتني آته]، فإنّ هذه الضمائر ستعيد هذه الصلات إلى عملها كرابطة علائقية بين جملة الجزاء وجوابها، من دون إبطال عمل النواسخ، وهذا التغيّر الوظيفي هو ما نلمسه في التحليل التالي:

الشكل رقم (19).



فلاحظ أن الصلة (من) عادت إلى جزم فعل الشرط وجوابه لتربط بين طريفي التركيبة الشرطية، وما سمح لها بهذا الدور في حضور النواسخ إلا الضمير المتصل (الهاء، التاء) اللتان أخذتا مقولة الـ(م إ) في العجزة الإسنادية (إس1) وهنا نستنتج أن ضابط البطلان هو دخول النواسخ مباشرة على الصلات دون وساطة بينهما، وفي الواقع هناك عدة ضوابط أخرى تأتي مضافة إلى ما سلف تحليله، ويمكن تلخيصها بالشكل التالي:

- إذا جاء الجزاء مبتدأً بطل عمله، هذا الأخير الذي يأتي من عامل الابتداء لا من عامل الجزاء، ولكن يمكن أن تعود الصلة إلى دورها إذا دخل عليه حرف الجرّ مثلما نقول: على أيّ فرس تركب أركب.

**خلاصة:** من خلال التحليلات السالفة لمفهوم التعالق نستخلص أن هذا المفهوم هو محور التركيبة الشرطية فلا يكفي فيه توفر طرفي الجزاء والجواب بقدر ما تتحدّد بالبناء على مفهوم الرابطة، هذه الأخيرة التي تأخذ لنفسها أنواعاً متعدّدة منها ما يشتغل على مستوى البنية السطحية من (إن، الفاء، إذا..) ومن كانت بمنزلتها، فتقوم بدورها على المستوى النحوي البنائي، ومنها ما يختصّ بالظهور على مستوى البنية العميقة فيحوّلها المعنى إلى رابطة علائقية تجمع بين الجزاء وجوابه، كما مرّ مع الصلة والاستفهام، ويبقى النوع الأخير وهو الذي يغيب لفظاً ومعنىً ليؤدّي معنى الرابطة من خلال المعنى الكليّ للجمله كما هو الحال في أسلوب الأمر، ثمّ إنّ هذه الرابطة وجدناها بحسب عملها تنقسم إلى قسمين؛ منها ما يكون رابطاً عاملياً، ومنها ما يكون رابطاً علائقيّاً، وقد حاولنا تحديد أهمّ الشروط التي تفرّق بينهما، ومن جهة أخرى رأينا أن هذه الروابط تفقد القدرة على العمل المنوط بها في هذا السياق من خلال إعمالها من قبل النواسخ (ليس، إنّ، ليت) وكشف أنه بمجرد توسّط ضمير من الضمائر بين هذه النواسخ والصلات فإنّها تعود إلى وظيفتها الدلالية للتعليق، كما أنه يمكن تلخيص خلاصات ونتائج أخرى على شكل نقاط تأتي كالآتي:

- لقد استطاع مازن الوعر أن يعالج تركيبة الشرط معالجةً لسانيةً رياضيةً، فقد تمكّن بخطاطاته وترسيماته البرهنة على صدق ودقّة النظرية الجزائية العربية، فلم نلتمس أيّ تعارض بين أطروحات الخليل وسيبويه وعلماء العرب، والقواعد التي نصّت عليها النظرية النحوية العالمية لتشومسكي وأتباعه.

- إنّ التحليلات التي قدّمناها على تشجيرات مازن الوعر نبّهتنا إلى التقاء واسع بين المنهجين؛ أيّ بين منهج النحو العربي بريادة سيبويه، والمنهج التوليدي التحويلي بزعامة تشومسكي، وأهمّ نقطة التقاء في نظرنا هي انطلاق سيبويه من منهج العمل والتعليق كما رأينا وهذا يكاد يتطابق مع المنهج الذي انطلق منه تشومسكي فيما سمّاه "منهج العمل والربط الإحالي" يقول مازن الوعر:

«...والواقع لقد بنى سيبويه كتابه كلّه على هذا المنهج، الأمر الذي جعل الكتاب ينحو منحىً علمياً ولسانياً قائماً على أسلوب الوصف والتعليل الذي أخذ به بلومفيلد وتشومسكي والمعبر عنه Inductive deductive method<sup>(31)</sup>». القاربة المذهلة بين الخليل وسيبويه وتشومسكي في صياغة ضوابط العدول عن القاعدة (الأصل)، ونسجّل هنا قولاً لمازن الوعر دلّ على أنه أحاط بالنحو العربي واللسانيات إحاطة السوار بالمعصم عندما قال: «ومن هنا إذا وضعنا تصوّر الخليل وسيبويه في إطار اللسانيات الحديثة، فيمكننا أن نقول: إنّ الرجلين كانا يطبّقان قواعد الأصول المحدّدة على كلام العرب، فإذا خرجت القواعد أو شدّت عن هذا الكلام، كانا يقيّدانها بضوابط وقيود معيّنة؛ أيّ يخرجانها طبقاً لمستويات نحوية ودلالية معيّنة... وقد اعتبر تشومسكي قواعد الخروج هذه، أو حسب عبارته الاصطلاحية ظاهرة عالمية (Universel) لا يقتصر دورها على لغة بعينها، وإنّما تشمل اللغات البشرية كافة...»<sup>(31)</sup>.

## مصادر ومراجع المقال:

- 1- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، **الكتاب**. تح: عبد السلام محمد هارون، ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988م.
- 2- أبو الفتح عثمان بن جني، **الخصائص**. تح: محمد علي النجار، دط، مصر: المكتبة العلمية. دت.
- 3- ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعراب وبهامشه حاشية الدسوقي**. ط2. مصر: دار السلام، 2005م.
- 4- ابن هشام الأنصاري، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. تح: محمد محي الدين عبد الحميد دط. بيروت: المكتبة العصرية، 1998م.
- 5- مازن الوعر، **دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة** ط1، سوريا: دار المتنبّي، 2001م.
- 6- مازن الوعر، **دراسات لسانية تطبيقية**، ط1، دمشق: دار طلاس 1989م.
- 7- مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**. دط دمشق: دار طلاس للنشر، 1986م.
- 8- مازن الوعر، **جملة الشرط عند النحاة والأصوليين ونظرية النحو العالمي لتشومسكي**، ط1، مصر: لونجمان للنشر، 1999م.

## الإحالات والهوامش:

- 1- القاضي الجرجاني، التعريفات. نقلا عن: محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص114.
- 2- مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب ونظرية النحو العالمي. ص45.
- 3- خلود صالح الصالح " جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب ونظرية النحو العالمي؛ قراءة في كتاب مازن الوعر" مقال: للسان العربي، العدد 58 ديسمبر 2004م، 227.
- 4- نقل هذه المعلومات التمهيدية عن مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي. ص45-46. بتصرف.
- 5- مازن الوعر، المرجع السالف. ص47.
- 6- جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب. تح: مازن المبارك. ص271.
- 7- المرجع السالف. ص282.
- 8- المرجع السالف. الصفحة نفسها. بتصرف.
- 9- مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة العرب والأصوليين ونظرية النحو العالمي لتشومسكي. ص48.
- 10- مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين ونظرية النحو العالمي لتشومسكي. ص48.
- 11- المرجع السالف. ص48.
- 12- محمد محي الدين عبد الحميد، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. ص349.
- 13- مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين ونظرية النحو العالمي لتشومسكي. ص49 بتصرف.
- 14- جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب. تح: مازن المبارك. ص217.
- 15- قال به أبو الفتح عثمان بن جني، ووافقه جمهور العلماء، وأجاز أبو زيد النخعي، ينظر للتفصيل: أبو الفتح عثمان بن جني الخصائص. تح: عبد الحميد هندوي. مج3/ص78.
- 16- جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب. ص217.
- 17- المرجع السالف، الصفحة نفسها.

- 18- أثبتته جمال الدين بن هشام الأنصاري في مغنيته (218) والبيت لربيعة بن مقروم، ومعناه:  
إنّ أمت فكم من رجل ذي حنق سيبقى مضطرم العداوة لما لقيه منّي.
- 19- مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين ونظرية النحو العالمي عند تشومسكي.  
ص50.
- 20- محمد محي الدين عبد الحميد، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. ص356.
- 21- مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين ونظرية النحو العالمي لتشومسكي.  
ص50.
- 22- مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين ونظرية النحو العالمي لتشومسكي.  
ص57.
- 23- أبو البشر عمرو بن قنبر سيبويه، الكتاب. مج1/ص 93-94، نقلاً عن: مازن الوعر  
المرجع السالف. ص 57.
- 24- مازن الوعر، المرجع السالف. ص58.
- 25- مازن الوعر، المرجع السالف. ص60.
- 26- جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب عن كتب الأعراب. ص96.
- 27- مازن الوعر، المرجع السالف. ص61.
- 28- مازن الوعر، المرجع السالف. ص53.
- 29- المرجع السالف. ص52.
- 30- المرجع السالف. ص63.
- 31- المرجع السالف. ص74.
- 32- المرجع السالف. ص80.